الشهرية

الدولية للمعلومات ش.م.ل

عدد رقم 13، تشرين الأول 2004

محتوى

الموضوع الرئيسي الادارة اللبنانية: الواقع والمخالفات	1
القطاع الخاص بعد 38 عاماً على انهيار بنك انترا، عندما اغتالت السياسة الاقتصاد	3
قطاعات السياحة في لبنان: ازدياد عدد الزوار بنسبة 31.4% عن العام الماضي	4
القطاع العام نفقات احتياطي موازنة العام 2004	6
المكتبات العامة في لبنان: قلة في العدد والرواد	8
مشاريع تحديث الإدارة	9
القضاء وأجهزة الرقابة الاحكام القضائية الغيابية	10
لبنان «الحاضر» للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، غائب عن وضع الخطط لذلك	11
اكتشف لبنان تكريت	12
العراق ثروة كبيرة وشعب فقير	13
سورية المناطق الحرة في سورية: خطوة واعدة	14
حوار مع: السيد جون ماتيسون، مدير المشاريع السياحية في SRI	15
احصاءات	16
نشاطات	16

INFORMATION International sal الدولية للمعلومات ش.م.ل
RESEARCH & CONSULTANCY دراسات وأبحاث واستشارات

بناية البرج، ساحة الشهداء، الوسط التجاري
تلفون: 262376 (3-961) 983008/9 (1-961)
فاكس: 980630 (1-961)
E-mail: liMonthly@information-international.com
http://www.information-international.com

حقوق النشر: جميع الحقوق محفوظة، ولا يحق إعادة النشر.
مرخصة بموجب القرار رقم 2003/180

الادارة اللبنانية: الواقع والمخالفات

مجلس الخدمة المدنية: صرخة في واد

تشكل تركيبة الإدارة اللبنانية إحدى ابرز المشاكل التي يعاني منها اللبنانيون منذ عقود عديدة، وقد اصطدمت محاولات الإصلاح والتحديث والتطوير دائماً بعقبات سياسية وطائفية تبقيها أسيرة الفساد والجمود.

واقع الإدارة

يبلغ عدد الملاكات الملحوظة في الإدارات العامة 25,328 وظيفة، أما المشغول منها فهو 10,522 وظيفة (بالإضافة إلى 30 موظف هم موظفو المديرية العامة للإسكان) والشاغر 14,776 وظيفة. ولكن عندما نأخذ بعين الاعتبار عدد الموظفين المؤقتين (64 موظفاً)، المتعاقدون (1,924 متعاقداً)، الأجراء (2,871 أجيراً) والمتعاملون (1,400 متعاملاً)، يصبح عدد العاملين في الإدارات العامة 16,811 عاملاً والشغور 8,517 وظيفة. وفي ظل تطور علم الإدارة والتكنولوجيا قد لا يتحتم تعبئته في حال إعادة هيكلة الادارة وتحديثها، فمعظم الملاكات تم تحديدها قبل عشرات السنين، ما يستوجب إلغاء العديد من الوظائف وإعادة هيكلتها.

انهاء الخدمات

تم في العام 2003 انهاء خدمات 604 موظفين موزعين كما يلي:

- 6 موظفين في الفئة الأولى
- 20 موظفاً في الفئة الثانية
- 36 موظفاً في الفئة الثالثة
- 171 موظفاً في الفئة الرابعة
- 86 موظفاً في الفئة الخامسة
- 57 موظفاً في الفئة الثالثة – استاذ تعليم ثانوي
- 3 موظفين في الفئة الثالثة – استاذ تعليم فني
- 217 موظفاً في الفئة الرابعة – معلم ومدرس
- 8 موظفين في الفئة الرابعة – معاون استاذ تعليم مهني

التعيين في الوظائف

قرر مجلس الوزراء في 1997/12/23 وقف التوظيف بكافة أشكاله، وأعاد تأكيد قراره في جلسته يوم 2001/2/22 فمنع على الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أو اتحادات البلديات التعيين والاستخدام أو التعاقد بأي شكل من الأشكال إلا في الحالات التي يعتبر فيها مجلس الخدمة المدنية انه يتعذر تأمين الحاجة المطلوبة للتعيين والاستخدام أو التعاقد من بين الفائض المتوفر لديه (المقدر بحوالي 6,500 وظيفة). لكن مجلس الوزراء أجاز لمجلس الخدمة المدنية إجراء 6 مباريات خلال العام 2003 لملء عدد من الوظائف وبلغ عدد المرشحين المسجلين 3,025 مرشحاً. بلغ عدد المقبولين منهم 2,967 مرشحاً، اشترك 2,133 مرشحاً، أما عدد الناجحين فلم يتجاوز 411 مرشحاً أي ما نسبته 19.26% من مجموع المشتركين، وهي نسبة متدنية تعكس الواقع التعليمي للعديد من الخريجين. يبين الجدول رقم 1 المباريات التي أجريت وأعداد المشاركين والناجحين.

مخالفات مجلس الوزراء

في وقت تتزايد فيه حالة الترهل والفساد الإداري، تؤكد الحكومة والمسؤولون على معالجة هذه المشكلة واعطاء الهيئات الرقابية صلاحيتها الواسعة. لكن الواقع يكشف عكس ما هو معلن، إذ أصدرت الحكومة خلال العام 2003 العديد من القرارات المخالفة لرأي مجلس الخدمة من ابرزها:

- قرار رقم 18 تاريخ 2003/4/10: التعاقد مع خبيرة اجتماعية في وزارة العمل.
- قرار رقم 29 تاريخ 2003/7/24: مشروع مرسوم يرمي الى تجديد وضع موظف في ملاك وزارة الطاقة والمياه خارج الملاك للقيام بوظيفة مدير لمصلحة مياه جبل عامل.
- قرار رقم 15 تاريخ 2003/8/14: تجديد التعاقد مع تسعة مهندسين لدى وزارة المهجرين.
- قرار رقم 25 تاريخ 2003/8/7: تجديد التعاقد للعام 2003 مع متعاقدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وتعديل مهامها وتحديد تعويضها الشهري.
- قرار رقم 75 تاريخ 2003/12/12: إعطاء تعويض إدارة لمديري المدارس الرسمية.